﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ عَلَيۡكُمۡ أَحَدٗا فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ٤﴾ [التوبة: 4]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

أمـرُ الإسـلامِ بالـوفـاء ونهيهُ عن الخيانة

لمّا أعلَمَ اللّهُ ببراءتِه مِنَ المشركين النَّاكثين، ونزع منهم العهدَ والأمان، وأمهلهم مُدَّةً معلومةً، يُستباحون بعدها غيرَ معصومي الدِّماء، استثنى اللّه في هذه الآية فئةً من المشركين لهم عهدٌ سارٍ في مُدَّتِه، ولم يخونوا، ويغدِروا في شيءٍ أبدًا، فأمَر المسلمين بالوفاء لهم جزاءً على وفائهم وحفْظِ عهدِهم[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ﴾: أصلُه منَ النَّقْص وهو الخُسرانُ في الحظِّ، خِلافُ الزِّيادة، وينْقِصوكم من الإنقاص، وهو الأخذُ من الشَّيء حتى يَقِلَّ، ويَخْتَلَّ، والمراد هنا: لم يُخْسِروكم شيئًا في أمْرِ معاهدتهم معكم[2].

2) ﴿وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ﴾: أصلُ (ظهر): يدلُّ على قوَّةٍ وبُروزٍ، ولذلك سمِّي وقتُ الظُّهر والظَّهيرة؛ إذ هو أظهرُ أوقاتِ النَّهار وأضوؤها، والأصل في ذلك كلِّه ظَهْرُ الإنسان، وهو خلاف بَطْنه، وهو يجمعُ البروز والقوة، والظَّهيرُ: العَوْنُ والمعينُ، والمعنى: لم يُعاوِنوا، ويُعِينوا أحدًا عليكم[3].

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 8/379.

(2) ابن فارس، المقاييس مقاييس اللغة: (نقص، خسر)، والرَّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (نقص).

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والرّاغب، المفردات، (ظهر)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 4/110.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الاستثناءُ من البراءة التَّامَّةِ، أوفياء العهود

يُستثنى من حكمِ البراءةِ السَّابق أولئك المشركون الذين دخلوا معكم في عهدٍ محدَّدٍ بمُدَّةٍ، ولم يخونوا العهدَ، ولم يُعاونوا عليكم أحدًا من الأعداء، ولم يُهيجُوا أقوامًا آخَرينَ، ويَنصُروهم، ويُرَغِّبوهم في الحَربِ، فأكمِلوا لهم عهدَهم إلى نهايتِه المعلومة؛ لأنَّ اللهَ يحبُّ المُتَّقين الذين اتقوا الشِّرك والخيانةَ، وغيرَ ذلك من المعاصي، فكما اتَّقَوا خيانتَكم، فاتَّقُوا خيانتَهم جزاءً بجزاء[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

موقعُ جملة الاستثناء ممَّا قبلَها:

الفاصلُ في قوَّةِ المستثنَى؛ لأنَّه تفريع على معناهُ

الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾ متَّصلٌ من قوله: ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، فكأنَّه قال: (براءة إلى الذين عاهدتم من المشركين إلا أهل الوفاء منهم)، واتِّصال الاستثناء مع طولِ الفصلِ غير مؤثِّرٍ؛ لأنَّ الفاصلَ في قوَّة المستثنَى؛ لأنَّه تفريعٌ على معناه، ويصحُّ أن يكون الاستثناءُ منقطعًا بمعنى الاستدراك ممَّا قبله، أي: (أنَّ اللهَ بريء من المشركين ورسولُه، وبشِّر الذين كفروا بعذاب أليم لكنَّ الذين عاهدتم من المشركين، ثم لم ينقصوكم شيئًا، فحكمهم غير ذلك)، أو الاستثناء من مدةِ الأجلِ المضروب في قوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ لمن له عهدٌ مطلق ليس بمؤقَّت، والتقدير: (إلَّا الذين عاهدتم من المشركين، فلا يتناولهم الحكم بالأربعة أشهر)[2].

دلالةُ الاسمِ الموصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

تحديدُ المقصودين بالصِّلة وتجسيدُ الخطاب وتحقير المخاطَبين

الاسمُ الموصول في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾، دلَّ على تمييزهم

(1) نخبة من العلماء، التفسير الميسر، ص: 187.

(2) النسفي، التيسير في التَّفسير: 270/7، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 8/71، وأبو حيان، البحر المحيط 5/370، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 4/42، ورضا، تفسير المنار: 10/138، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 10/122.

أكملَ تمييز، وأفاد أنَّهم معروفون بتحقُّقِهم بمضمون الصِّلة، فلا يَختلطون بالنَّاكثين المستوجبين للبراءة، ولا يلتبِسون بهم، ففيه تحديدُ المخاطَبين والمقصودين، فالاسمُ الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾ دلَّ على أنَّ المشركين المعنيِّين بهذا الإعلان هم فقط الذين عاهدتموهم من قبل، وأخذتم منهم موادعةً وصلحًا، وليس كلُّ المشركين عمومًا، وفيه كذلك تجسيدُ الخطاب وتحقير المخاطبين، فالاسم الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾ يجعلُ المشركين كأجسامٍ بلا أرواحٍ، وكأشخاصٍ بلا أسماء، وكأفرادٍ بلا شخصيَّةٍ، فلا يستحقُّونَ ذكرَ أسمائهم، أو نسبهم، أو صفاتهم، بل يكفي ذكرُ حالتهم الضَّعيفة حين قبلوا بالمعاهدة معكم.

معنى حرف التَّراخي ﴿ثُمَّ﴾:

التَّعبيرُ بـ ﴿ثُمَّ﴾ في ﴿ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ﴾ أفاد ثباتَهم على عهدِهم مع تمادي المدَّةِ، للدَّلالة على دوام وفائِهم، وأنَّهم مع كونهم عرضةً للنَّكث والنَّقص كإخوانهم المشركين ضبطَوا أنفسهم، ولم ينكُثوا في عهدهم، ولم ينقصوا المسلمين - مع بغضهم لأهلِ الإيمان - شيئًا من شروط العهد، بل وفَّوا به حقَّ الوفاء[1].

يُعرَفُ وفاءُ العهدِ بطولِ الاختبار

دلالةُ مفهومِ الوصفِ بنفي النَّقص عنهم:

قوله: ﴿ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ﴾ دلَّ بمفهومِه على أنَّ الموسومين بالبراءة إليهم في قوله: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ ليسوا مطلقَ المُعاهَدين من المشركين، بل النَّاكثين العهدَ النَّاقضين له.

الوصف متحتّم على النَّاكثين من المشركين

نكتةُ التَّعبيرِ بالنَّقص:

عبَّر بالنَّقص دونَ النَّقضِ، مع أنَّ وصفَ النَّقضِ ألصقُ بالعهدِ من غيرِه؛ لأنَّ التَّعبيرَ بالنَّقص قوبِلَ بالتَّمام في قوله: ﴿فَأَتِمُّوٓاْ﴾،

النَّقصُ أعمُّ مِنَ النَّقض، فيشملُ كلَّ ضررٍ، ولو كان خارج العهد

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/42، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 6/3228.

فلِحُسْنِ المُقابلةِ أوثِرَ على غيره، والتَّعبير بالنَّقص أبلغُ؛ لأنَّ النَّقص يشمَلُ كلَّ إخلالٍ يؤثِّر في أصل العقد أو كمالِ العقد، والنَّقضُ يتعلَّق بما لا وجود للعقد إلَّا به كالأركان وشرائط الصحَّة، فالنَّقص أمكنُ وأشدُّ، والنَّقص أعمُّ، فيشمَلُ كلَّ ضررٍ، ولو كان خارج العهد، والنَّقضُ للعهد فقط، ولذا كان المعنى: (لم ينقصوكم شيئًا من شرط العهد أو شيئًا من النقصان أيًّا كان بابُه)، فلم يقتلوا منكم أحدًا، ولم يضرُّوكم قطُّ[1].

دلالةُ النفي بِـ ﴿لَمْ﴾:

ورودُ الاستثناءِ في الحاضر على ما كان منهم من وفاءِ العهود في الماضي

استعملَ ﴿لَمْ﴾ في قوله: ﴿لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾: لإرادةِ نفي الفِعل في الزَّمن الماضي؛ إذ هي حرف نفيٍ وجزْمٍ وقلْبٍ؛ ليكون الاستثناءُ في قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾ واردًا في الحاضر على ما كان منهم في الماضي، وأمَّا نفي المضارع ﴿يَنقُصُوكُمْ﴾ بـ(ما) فيدلُّ على الزمن الحاضر حسبُ، ونفيه بـ(لا) يدلُّ على المستقبل، والنَّفي بهما منفكٌّ عن مرادِ الآية[2].

إيثارُ كلمة ﴿شَيْـًٔا﴾ وتنكيرها:

عمومُ نفي الانتقاص في المعاملةِ من هؤلاء المعاهَدين

لفظ (شيء) من الأجناسِ المتوغِّلة في العموم، وجاء نكرةً في سياق النَّفي، فيعمُّ، فاجتمع عمومُ اللَّفظ مع عموم التَّركيب، ليدلَّ على أنَّ النَّقصَ المذكور يتناول أدنى إخلالٍ بالمعاهدة ولو شيئًا قليلًا يسيرًا، ولذا لم يُعيِّنِ المفعولَ، فلم يقل: (شيئا في كذا)؛ لإرادةِ كلِّ ما يَصِحُّ وصفُهُ أنَّه نقصٌ في المعاملة من هؤلاء المعاهَدين[3].

دلالةُ اشتقاق ﴿يُظَٰهِرُواْ﴾:

المظاهرةُ اشتقاقُها من الظَّهر أو مِن الظُّهور وتصويرُ مشاركة المتعاونين

﴿يُظَٰهِرُواْ﴾ من المُظاهرَةِ على صيغة المفاعلة، وهي المُعاوَنةُ، واشتقاقها إمَّا مِن الظَّهْر؛ لأنَّه موضِع الأحمالِ، ومحلُّ القوَّة،

(1) السّمين، الدّر المصون: 6/10، والنَّيسابوري، غرائب القرآن: 3/431.
(2) سيبويه، الكتاب: 4/222، والمبرّد، المقتضب: 1/41.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 10/113.

فصيغةُ المُفاعَلَة لِتصوِّرَ أنَّ كلًّا من المتعاونَين يُشارِكُ أحدهما ظهرَ الآخَرِ، ويُعيره إيَّاه، وإمَّا من الظُّهورِ؛ لأنَّ الإعانةَ تُظْهِرُ حال الإنسانِ على غيره بالغلَبةِ ونحوها بعد ما كان خفيًّا لا يؤبَهُ بوجودِه، فصيغةُ المفاعلةِ جاريةٌ على أنَّ المُتعاونين يُظْهِرُ أحدهما الآخر، فالمُعِين يُظهِرُ المُعانَ بإحراز النَّصر، والمُعانُ يُظهِرُ المُعينَ بِبَسْطِ شوكتِه ورواجِ ذِكْرِه وسُمْعتِه وإحراز الولاء له[1].

وجهُ التَّعديةِ بحرفِ الاستعلاء:

المُظاهَرَةُ تجعلُ الظَّهيرَ مُستعليًا بِمن أعانَهُ فوق الخصوم

التَّعديةُ بحرف (على) في قوله: ﴿يُظَٰهِرُواْ عَلَيۡكُمۡ﴾ للاستعلاءِ المجازي، ويكأنَّ المُظاهَرَةَ تجعلُ الظَّهيرَ (الفاعِل) مُستعليًا بِمن أعانه فوقَ الخصوم، وتجعل الظَّهير (المفعول) مُلْقًى به فوق أكنافِ الخصوم الظَّاهِر عليهم[2].

دلالةُ المفعولِ بقوله: ﴿أَحَدٗا﴾:

إفادةُ لفظِ (أحد) لعموم الجنس

قولهُ: ﴿أَحَدٗا﴾ نكِرةٌ عامَّةٌ في سياق النَّفي، وتفيدُ استغراقَ جنس النَّاطقين، قِلَّةً أو كَثْرة، مجتمعين أو متفرِّقين، والمعنى: أيُّ أحدٍ ممَّا يصحُّ استخدامُه في المُظاهرة، على جهة الإطلاقِ والشيوع، ولذا لم يُعيِّن ﴿أَحَدٗا﴾ ممَّن؟ أو من أيِّ جهة؟ لتقرير أنَّ معاونة الأعداء بأيِّ وسيلةٍ مهما قلَّتْ، تبيح نبذ العهد؛ لأنَّ الخيانةَ الصَّغيرة مِهادُ الخيانةِ الكبيرة وبريدُها[3].

دلالة الفاء وموقع ﴿فَأَتِمُّوٓاْ﴾:

عراقةُ فاءِ الرَّبط في دلالتِها على السببيَّةِ

الفاءُ في قوله: ﴿فَأَتِمُّوٓاْ﴾ هي فاءُ التَّسبيب، أو الفصيحة، فهي عاطفةٌ لِمُقدَّرٍ قبلَها، والمعنى: إنْ كانوا فعلوا ذلك؛ فأتمُّوا إليهم، والعطف بها إيذانٌ بأنَّ مضمونَ الاستثناء في قوله: ﴿ثُمَّ لَمۡ

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 10/113.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 10/113.
(3) الرَّاغب، المفردات: (أحد)، وطنطاوي، الوسيط: 6/204، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (أحد).

﴿يَنقُصُوكُمْ﴾ سببٌ وعِلَّةٌ لمدخولِ الفاء ﴿فَأَتِمُّوٓاْ﴾، وما بعد الفاء تفريعٌ عليه ومترتِّبٌ عنه[1].

دلالةُ حرف الانتهاءِ ﴿إِلَيۡهِمۡ﴾:

تضمينُ الإتمام معنى أنَّ العهودَ أماناتٌ تُؤدَّى وتُدفَع إلى أهلها

التَّعبيرُ بحرف الانتهاءِ ﴿إِلَيۡهِمۡ﴾؛ لإفادةِ معنى الإيصالِ والبلوغ، ولتضمينِ الإتمام معنى الأداء والدَّفْع، أي: أدُّوه إليهم، لتقرير أنَّ العهودَ أماناتٌ تُؤدَّى، وتُدفَع إلى أهلِها، ويجبُ إدخالها في حيازة الجِهةِ الَّتي هي غايةُ استحقاقِها[2].

اصطفاءُ التَّعبيرِ بالمدَّةِ:

الدّلالةُ على أوَّلِ وقتِ المعاهدة وآخرِه

التَّعبيرُ في قولِه تعالى: ﴿إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡۚ﴾ بالمدَّةِ دون الأجل أو الوقت؛ للدَّلالةِ على أوَّلِ الوقتِ وآخرِه، فإنَّ المُدَّة هي مَدُّ ما بين النُّقطتين أوَّلِ الزَّمن وآخِرِه، وأمَّا الأجلُ؛ فغايةُ الوقت ونقطةُ النِّهايةِ التي ينقضي عندها، والتَّعبير بالمدَّة لتصوير معنى الإمهال والفُسْحة مع الاستيفاء الكاملِ لوقتِهم المشروطِ في المعاهدة دونَ إنقاصِ شيءٍ منه[3].

دلالةُ الإضافةِ إلى الضميرِ:

انتفاعُ المضافِ إليه بالمضافِ

الإضافةُ إلى الضَّميرِ لتعريفِ المضاف، وهما: (العهد والمدَّة) وجاءتِ الإضافةُ لضميرِ المشركين دون المسلمين، مع أنَّ العهدَ والمدَّةَ كائنان في الجانبين معًا؛ لأنَّ المشركين أكثرُ انتفاعًا بها من المسلمين، بكونِ أيديهم هي السُّفلى في هذا العهدِ بغلبةِ المسلمين وبَسْطَتِهم يومئذٍ[4].

وجهُ العطفِ بقوله: ﴿وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ﴾:

النَّقصُ يقع في الذَّوات بإيذائها، ويقع في مُمْتلكاتِها بسلْبِها

قوله: ﴿لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا﴾ عامٌّ في استغراقِه لكلِّ ألوانِ النَّقص

(1) الصّافي، الجدول في إعراب القرآن: 10/282.
(2) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 3/8.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (أجل)، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (مدد).
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 10/113، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 6/3229.

والإخلال في المعاهدة، فيشملُ النَّقصَ في الذَّواتِ بمباشرة قتْلِها أو التَّسبُّب في قتلِها، والنَّقص في تابع الذَّوات ومتعلِّقاتها كمصادرة التِّجارةِ وسرقة السَّلاح وسائرِ المملوكاتِ، وقولهُ: ﴿وَلَمْ يُظَٰهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾ خاصٌّ بعد عامٍّ، وهو داخل فيما قبلَهُ؛ لأنَّه عبارةٌ عن التسبُّبِ في الضَّرر، لا مُباشرته، إلا أنَّه ذكرَهُ لكونهِ حيلةَ مَن لا يستطيع مباشرةَ الأذى بمن يعاهدُهُ، إمَّا خوفًا أو عدم تمكُّن، فيحتال بالتسبُّبِ اتِّقاء التورُّط في المُباشَرة، فذكَره استيفاءً لِنَمَطي النقص، المباشِر وغير المباشر، والصَّريح جهرةً، والخفيِّ احتيالًا[1].

لَمْحُ المقابلةِ في الآية الكريمة:

التَّخصيصُ والتَّفصيل؛ إذ النَّقص إقلالٌ في الوفاء، والمُظاهرة إكثارٌ في الأعداء

في قولهِ: ﴿لَمْ يَنقُصُوكُمْ﴾ ﴿وَلَمْ يُظَٰهِرُواْ﴾ فيهِ إيماءٌ إلى أنَّ إخلافَ العهود فيه إقلالٌ من الحقِّ بنقصِ الوفاء به، وإكثارٌ من الباطل بالمُظَاهَرةِ؛ لأنَّ النَّقص إقلالٌ في الوفاء، والمُظاهرة إكثارٌ في الخصوم والأعداء، ففي هذا التَّقابلِ توضيحُ الحكم وتفصيل الشَّرط، فاللّه تعالى يخبر المسلمين بأنَّهم لا يحاربون هؤلاءِ المشركين الذين عاهدوهم من قبلُ، إلّا إذا نقضوا عهدَهم بأحدِ الأمرين: إمَّا بالإخلال بشروط العهدِ، وإمَّا بالتَّحالف مع أعداء المسلمين ضدَّهم، فالمقابلةُ بين ﴿لَمْ يَنقُصُوكُمْ﴾ و﴿وَلَمْ يُظَٰهِرُواْ عَلَيْكُمْ﴾ تفيدُ التَّخصيص والتفصيلَ لشرط السَّلامة من القتال، فلا يكفي ألَّا يَنْقُصوا المسلمين شيئًا من شروط العهد، بل يجب ألَّا يعاونوا عليهم أحدًا مِن أعدائهم[2].

إجراءُ التَّركيب مجرى القانون، وتأكيدُ الجُمَل لانعطافها بعد سياقٍ مؤكَّدٍ في معناه

نكتةُ تصديرِ جملة الختْم بالتَّوكيد:

الافتتاحُ بـ ﴿إِنَّ﴾ لمحضِ الاهتمامِ والعناية بتقريرِ الجملة، وكأنَّ الغرضَ بالافتتاح المؤكِّد إجراءُ التَّركيب مجرى القانون المحدَّدِ والمثل

(1) الشّعراوي، تفسير الشّعراوي: 8/4870.
(2) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 8/71.

السَّائر المحكم، وقرينةُ خلوِّ المخاطَبين عن التَّردُّدِ في هذا الخبر، تجعلُه مسوقًا لأجل تأكيد انتفاعِهم به، لا لإثباتِ أصلِه، فيكون خبرًا بمعنى الإنشاء، أي: أكِّدوا انتفاعَكم بمقتضى ذلك بدوامكم على الاستقامة وعدم التَّجاوز، أو لأجل أن يَسوقوه إلى غيرِهم بهذا المساقِ المؤكَّد للتَّرهيب والترغيب، فإنَّ المؤمن مُبَلِّغٌ عن ربِّه.

وأكَّدَ التَّذييلَ بحرفِ التَّوكيد؛ لأنَّه واقِعٌ بعد مقامِ رعايةِ العهود المؤكَّدةِ، فكذلك ما يَتبعها من الرَّغائبِ فيها والبواعثِ عليها يكون مؤكَّدًا كذلك.

بلاغةُ التَّذييل في آخر الآية:

علاقةُ الجزائيَّةِ بين الفاصلةِ ومفتَتَحِ الآية

جملةُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ جاءت تذييلًا لما قبلَها لتقرير كونِ الجزاء من جنسِ العمل، كأنَّهُ قال لهم: من اتَّقى خيانةَ عهدكم إليه، فاتَّقوا خيانةَ عهدِه معكم لأجل ذلك، ومن لم يُظاهِر أحدًا عليكم؛ فلا تُظاهِروا عليه بنقضِ عهدِكم معه لأجْلِ أمانته.

علَّةُ الفصلِ في ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾:

إغناءُ (إنَّ) المؤكِّدة عن العاطفِ في الرَّبط والتَّعليل

أفادت جملةُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ التَّفريعَ والتَّعليلَ لما قبلَها: ﴿فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡۚ﴾، فجاءت كالوعد والمكافأةِ بعدَها، وانفصلت عنها بالتَّجرُّد من العاطف، واستهلَّتْ بـ ﴿إِنَّ﴾ الدَّالَّةِ على التَّوكيد، اهتمامًا بالخبر، "ومن شأن (إن) إذا جاءت على هذا الوجه أن تفيد التَّعليلَ، وربْطَ مضمونِ جملتها بمضمون الجملة التي قبلَها، فتغني عن فاء التَّفريع، ولذلك فُصِلَتِ الجملةُ عن الَّتي قبلَها، فَلم تُعطَف لإغناءِ (إن) عن العاطف"[1].

بلاغةُ كمالِ الانقطاع:

تأكيد الجملة بالاستئناف عمَّا قبلها وبافتتاحها بإنّ المؤكّدة

وخبريَّةُ هذهِ الجملة بعد الإنشاءِ قبلَها، وتضمُّنها معنى الإنشاء وإن وقعت بلفظِ الخبر، وتأكيدها بالاستئناف عمَّا قبلها وبافتتاحها

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 176/8.

بـ(إن)، وتضمُّنها معنى التَّرغيب بلفظها ومعنى التَّرهيب بمفهومِها، أي: احذروا كراهيةَ اللهِ للفاجرين، وإفادة (إنَّ) في افتتاحها التَّعليل والرَّبط لما قبلَها، كأنَّها تقوم مقامَ الفاء، فذلك من وجوهِ بلاغةِ الفصل في هذا الموضعِ[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(ينقُّصوك) و(ينقُّضوكم):

النَّقص - بالصاد المهملة - معناه الإقلالُ من الشَّيءِ والأخْذُ منه حتى يَقِلَّ بالنِّسبةِ لِما كان عليه، قليلًا كان ذلك أم كثيرًا، والنَّقصُ في أصلِ مدلولِه لا يَزولُ معه أصلُ الشَّيء؛ إذْ هو خِلافُ الزِّيادة، ولكنَّه إذا بولِغَ فيه انتقض معه الشَّيءُ وفَنِيَ. والنَّقض - بالضَّاد المعجمةِ - هو تفكُّكُ أجزاء الشَّيء وتداعيها حتى تفسُدَ، وتصيرَ غيرَ صالحةٍ، ومنه التَّناقُض بين الأشياء لعدم صلاحيَّة اجتماعها معًا، فنقضُ الشَّيء هو أن يصير بحالةٍ غيرِ صالحةٍ في ذاتِه وأصله، فكأنَّهُ لَمَّا تفكَّكتْ أجزاؤهُ، وانفرطتْ مَعاقِدُه؛ تناقضتْ في ائتلافِها مرّةً أخرى، ففسدَتْ، وعليه فالنَّقضُ يحمل معانيَ لا يحملُها النَّقص، من فساد الشَّيء وعدم صلاحيَّتِه وزوالِ أصولِه، وأمَّا النَّقصُ؛ فلا يؤوَّل لتلك المعاني إلا بالاطِّراد والمبالغةِ فيه، فالنَّقص قد يؤول للنَّقض، والنقضُ لا يكون نقصًا، ولذا عبَّر هنا في الآية بـ﴿يَنقُصُوكُمْ﴾ في جانب العهد ليدلَّ على أنَّهم مؤاخَذون على أدنى إخلال[2].

النَّقصُ قد يؤول للنَّقض، والنَّقضُ لا يكون نقصًا؛ إذْ هو أعظمُ منه

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 172/8.

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والسّمين الحلبي، عمدة الحفاظ، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ: (نقص، نقض).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس عشر، سورة الأنفال من الآية 27 إلى سورة التوبة الآية 22
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس عشر، سورة الأنفال من الآية 27 إلى سورة التوبة الآية 22
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 16 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-12-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 16 : المجلد السادس عشر، سورة الأنفال من الآية 27 إلى سورة التوبة الآية 22.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-768-12-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9828150 بتاريخ 2024/01/18م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»